

نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر

عدد - 65

كوثر:بات

عدد خاص
المرأة في النقابات
العربية
ماي/مايو - 2017

نجيبة الحمروني

درس فأتن في
الشوق إلى المريّة

بقلم د. شكري المبعوث

حرية الإعلام
وحرية المرأة
صنعتنا «أيقونة»

غربان تعبت
بأعشاش النسور

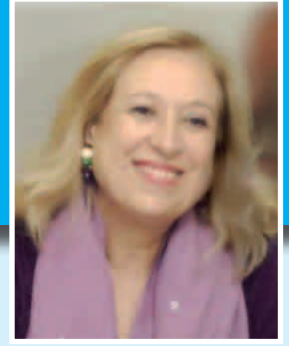
نعيمّة الصمامي:
كيف صنعت امرأة
خميسًا بلون مغاير

طريق النقابات الأردنية غير سالكة

الإفتاحية

د. سكبنة بوراوي

المديرة التنفيذية



ورغم أن العمل النقابي العربي مثل وما يزال المختبر الحقيقي لتعزيز قدرات النساء القياديات وتطوير مشاركتهن في الشأن العام، وشكل دعامة من دعائم تكريس قيم المواطنة والحرية والعدالة والكرامة والديمقراطية، إلا أن الهنّة الرئيسية التي ظلت تلازمه هي عدم تبنيه لحقوق العاملات ولبدء المساواة في الحقوق بين الشغليات والشغليين، إذ لم يجعل هذه المسألة من المسائل الجوهرية التي يتم التنصيص عليها ضمن مهام الهياكل النقابية أو في جدول أعمالها. هذا دون أن ننسى أن النقابات العربية ظلت من المؤسسات غير الصديقة للنساء باعتبار أن وصول النساء إلى الهياكل العليا في النقابات ودوائر صنع القرار فيها يظل طريقاً محفوفاً بالعراقيل والصعوبات، باستثناء البعض منها وتحديداً النقابات الإعلامية في الوطن العربي وإن لم تصل إلى ما هو مرجو.

فقد احتلت عديد الصحفيات والإعلاميات مواقع متقدمة في المجالس التنفيذية للنقابات الصحفية العربية بعد مسار طويل من الحراك والنضال. ويروي وصول كل واحدة منهن قصة كفاح ممزوجة بطعم الخيبات حيناً والانتصارات أحياناً كثيرة. ولا يفوتني إذ أذكر النقابات الصحفية العربية، أن أحيي نضالات رئيسة تحرير مجلة «كوتريات»، النقيبة السابقة للصحفيين التونسيين نجيبة الحمروني لاستماتتها في الدفاع عن الحرية قيمة جوهرية لا تقبل التجزئة، فظلت حتى رحيلها تدافع بشرف ونزاهة عن حرية الإعلام وحرية المرأة في أن. حققت لبوة الإعلام إنجازات ستبقى محطات فارقة في تاريخ الانتقال الديمقراطي في تونس، فطوبى لها بها وطوبى لنا بها ●

يطمح الهدف السابع عشر من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال بناء وتعزيز شراكات شاملة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتم في هذا السياق ربط نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة بمدى قدرته على حشد كل الفاعلين والجهات المؤيدة ومواطني العالم كلهم من أجل تنفيذها.

وما من شك في أن الهياكل والمؤسسات النقابية تندرج في جوهر هذه الشراكات، وذلك استناداً إلى الدور المحوري والرئيسي الذي تضطلع به من أجل إقرار الحقوق الاجتماعية وإعمالها وتعزيز مناخ الأمن والسلم الاجتماعي.

فقد اضطلعت النقابات العربية منذ زمن بعيد بالدفاع عن حقوق الشغاليين في اتجاه أن يتمتع كل عامل بحقوقه كاملة أياً كان موقعه أو طبيعة العمل الذي يقوم به. فكانت الهياكل النقابية بذلك صوت من لا صوت له ممن يناضلون من أجل إقرار حقوقهم والعيش بكرامة.

وشكل العمل النقابي أيضاً في عديد البلدان العربية واجهة قوية وفاعلة للعمل النضالي، حيث لعب دوراً رئيسياً في تعديل موازين القوى السياسية وجعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي يتنزلان في صلب القرار السياسي حتى يستجيب الساسة والقادة لاحتياجات كل فئات الطبقات الشغلية.

درس فاتن في الشوق إلى المزية

مرّت سنة على رحيل نقيبّة الصحفيّين العريزة نجيبة الحمروني لكنّ حديثها عن الإعلام وقضاياها والحديث عن مواقفها ونضالها يكتسبان اليوم، بعد سنة فقط، قيمة أكبر. فإنّما المرء حديث بعده. وواقع الإعلام للأسف ما انفك يتدهور من سنة إلى أخرى بفعل تحالف رأس المال الفاسد والسياسة ضيقة الأفق.

والواقع أنّ الإعلام التونسيّ فقد برحيل نجيبة الحمروني وجها مناضلا من أجل إعلام حرّ تعدّدي بقدر ما فقدتها الحركة الديمقراطية التونسيّة برمتها.

شكري المبخوت، أكاديمي وروائي - تونس

وكانت في خضمّ مواجهة السياسات المرتجلة والمسّ بالمصالح الماديّة لعدد الصحفيّين لا تتنازل عن المواقف المبدئيّة ولا تتوانى عن استخدام كل الوسائل المتاحة لصدّ التجاوزات وصيانة حقّ المواطنين في إعلام حرّ نزيه تعدّدي مهنيّ.

وحيث صارت على رأس النقابة الوطنيّة للصحافيين التونسيين سنة 2012 عاينت محاولات السلطة الحاكمة آنذاك للهيمنة على الإعلام فأعلنت أول إضراب عام في تاريخ تونس والعالم العربيّ يوم 17 أكتوبر 2012.

وقد برهنت نجيبة الحمروني منذ تولّيها المسؤوليّة في ظروف انتقاليّة صعبة على أنّها شرسة لا تهادن في الدفاع عن حرّيّة التعبير والإعلام رغم ما لحقها من الأذى والتهجّم البذيء ولكنّها ظلّت متماسكة تقف في الخطوط الأولى، في هدوء وذكاء دون رهبة ولا مساومة، لصدّ المناورات الراميّة إلى تركيع الإعلام وترهيب الإعلاميين والتأسيس لدكتاتوريّة جديدة زمن حكم الترويكّا.

بيد أنّها لم تتردّد في فتح قنوات الحوار مع جميع الأطراف خصوصا السلطة من أجل قيم كبرى ومساائل استراتيجيّة بدونها لا نبلغ بالإعلام التونسيّ العليل المثقل بالفساد الموروث منه والجديد ما ينشده أبناء الحرّيّة.

فلئن عرفها الناس أكثر باعتبارها أول رئيسة للنقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيين بعد الثورة (2012 - 2014) فإنّ نضالها سابق لذلك التاريخ. فقد اشتغلت إثر تخرّجها من معهد الصحافة وعلوم الإخبار سنة 1995 في جريدة «الصباح» لتطرد منها بعد فترة قصيرة وهو ما وسم حياتها المهنيّة بطابع النضال من أجل حقوق الصحفيّين. وقد أعيدت إلى عملها بعقد مدّة سنة بعد ضغط جمعيّة الصحفيّين لتطرد من جديد من الصحيفة. فالتحقت بمركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث «كوثر» حيث أشرفت على مجلة «كوثريّات».

ونذكر بأنّها انتخبت سنة 2008 عضوا بأول مكتب للنقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيين. فكانت من القلائل الذين قاوموا انقلاب عصابة داخله من الذين باعوا ذمهم لنظام بن عليّ. وما إن بدأت الثورة حتى اعتصمت في مقرّ النقابة مطالبة برحيل الدكتاتور (بين 11 و14 جانفي 2011).

وما إن التحقت بعد الثورة بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسيّ والانتقال الديمقراطيّ ممثّلة لنقابة الصحفيّين، حتّى طالبت بإحداث «الهيئة الوطنيّة المستقلّة لإصلاح الإعلام والاتصال» كي تتولّى تنظيم الفضاء الإعلاميّ بعيدا عن هيمنة السلطة.

لقد مثلت نجيبية الحمروني حتى قبل إضراب 17 أكتوبر 2012 ثم بإضراب 17 سبتمبر 2013 وخلال مسيرتها أيقونة أخرى من أيقونات مرحلة الانتقال الديمقراطي وشوق التونسيين إلى الحرية وكانت رمزا حيا فاعلا للإعلاميين الأحرار الذين يسعون إلى بناء الفضاء الإعلامي الجديد على أسس من أخلاق المهنة ويقفون سدا أمام كل محاولة الاحتواء أو الترهيب أو التركيع والمس من الصحفيين.

وقد كتبنا بمناسبة إضراب الصحفيين النص التالي الذي امتزج فيه معنى الاحتجاج والمقاومة ومعنى الشوق إلى الحرية برمزه الذي صادف أن تجسد في نقيبة الصحفيين نجيبية الحمروني:

1 جفّفوا حبر أقلامهم وقتياً وقصدياً، وصمتوا عمداً، وشوّشوا الصورة بإرادتهم. كانوا يحتجّون ملء السمع والبصر فقطعوا الكلام والصورة بعد أن رشحت الكأس بمرارة التسلّط وقهر الإذلال.

وكم يذكرني السابع عشر من أكتوبر بالسابع عشر من ديسمبر ولا حفظ للفوارق لوحدة المعنى والاشترك في عميق الدواعي. فلعلّ تعطيل الأقلام وتقطيع الأفلام وتكميم الأفواه طوعا وكرها صورة أخرى من إضرام ذلك الفتى الجنوبي النار في الجسد المقهور. كلاهما إيقاف مقصود للعادي والمألوف يدفع إليه اليأس من إصغاء أهل العقد الراضين للحلّ فيتمرد أصحاب الحق على عنجهية أولى الأمر وصلفهم وسوء تقديرهم وتدبيرهم.

2 في السابع عشر من أكتوبر، تدرّبت على تهجيتها ورسم حروفها على كراسها المدرسي والأوراق البيضاء جميعا، على لحى الأشجار وأعشاش الطيور المغردة، على الشفق الرائع والأفق الممتد.

في السابع عشر من أكتوبر، أصغت إلى نداءاتها في صرير الريح وسكون الفضاء الرحب وصبا الأذان ونهاوند الأغاني وأمين الموجهين وأصداء الطفولة العذبة، في النشيد الوطني وحماسة الغاضبين.

في السابع عشر من أكتوبر، تخيلتها فرأيتها في أحلام الصبايا وتقلبات الحكايات ولازورد الشيطان وأنوار المدينة وفي امتداد الشوارع وضيق الأزقة وواسع الساحات، في الغياب والوحدة وفي الحضور والجمهور.

في السابع عشر من أكتوبر، بسلطة الكلمة المحتجة وسطوة الأصوات العالية ودهشة العين الشغوف، أرادت الحياة واشتهت أن تستأنف الحياة، أن تولد ثانية لتتعرف إليها ولتسميها بعد أن تهجت الاسم وتلدّدت لفظه وتخيّلت صورتها.

ولهذا الاسم في ما قلنا مسميات تدور عليها: الحرية، وصاحبة الجلالة، ومن تهجى الاسم وأصغى إلى النداء وتخيّل الحرية الفاتنة نقيبة الصحفيين نجيبية الحمروني.

3 في لحظات مكثفة من التاريخ يصادف أن تحمّل الكلمات بدلالات سياقية جديدة. وفي السابع عشر من أكتوبر تمازجت، وإن كره الكارهون، حرية الإعلام بنقيبة الصحفيين. فقد عرفت كيف تلتقط، بحذق ومهارة، الخيط الرفيع الذي يشدّ إصرارها القوي إلى عنادهم الغبيّ. بتفاؤل المناضلين الأصليين، نسجت من تعنت المبتدئين في تسيير المدينة ومكابرة المنتشرين بصولجان السلطة الموهومة مجدها وأسطورتها لتقف، وقفة جدّها الشاعر، صارخة: سأعيش رغم الداء وأعداء الكلمة لحظة شرف دفاعا عن الحرية، حريتنا جميعا.

لها الآن أن تستريح فقد دخلت بهذا الإضراب النادر الفريد كتاب التاريخ.

فقد جعلها زمنها، عن طواعية أو من باب الصدفة، تقود الذين كسروا بابا من أبواب بيت الطاعة ومزقوا أجنادات غير موفقة البتة وكشفوا حسابات خاطئة خاسرة.

بدأت أكبر من خصومها لأنها أرادت أن تسيج مملكة القول كي لا ترتع فيها ذناب السلطان وإملاءات ملمعي الأحذية والصور الجديدة... القديمة.

ولا معنى بعد هذا للقائات السوداء أو الصفراء، ولا لوصف الإعلام بالبنفسجي أو الأزرق إذ حشرت خصومها المبتدئين المنتشرين في زاوية الجلادين أعداء الحرية، عن حق أو باطل، فشنقوا أنفسهم بحبل من غرور وصلف وإضاعة للوقت فأنى لهم أن يواجهوا من ساند ودعم وبارك وناصر؟

وكم يكفي من الوقت وتكرار الأسطوانة المشروخة عن «إعلام العار» وأزلام السابع من نوفمبر ليصدق الناس أنّ الصحفيين المعتصمين لما يفوق الخمسين يوما مخطئون؟ وأنّ المضربين منهم عن الطعام يضعون العصي في عجلة الإصلاح وتطهير الإعلام؟ وأنّ الإعلاميين الذين شاركوا في إضراب السابع عشر من أكتوبر يناوئون حكومتنا الرشيدة؟

لم لا يرون ببساطة في هذا الشوق العارم للحرية دعوة مضيافة إلى تطهير حقيقي للإعلام وحرص أصيل على احترام الإعلاميين؟

وفي انتظار أن يؤوب التأهون إلى بيت الحرية في تواضع لائق بمسؤول مؤتمن تكون نقيبة الصحفيين قد سجلت نقاها رمزية كثيرة ثقلت بها موازينها وموازين الحرية. فلتتداركوا أمركم أو واصلوا في غيكم. فلا شيء سيكون كما كان ●

حرية الإعلام وحرية المرأة صنعنا «أيقونة»

هاجسها الأول كان حرية الإعلام، استماتت في الدفاع عنها كي «نتنفس حرية»... كتبت لبؤة الصحافة التونسية بكل جرأة وشجاعة معربة عن رفضها للقمع والتضييق وصادحة عالياً «لا لتركيع الإعلام والإعلاميين»... لم يكن ذلك عندما حملت ثورة 14 جانفي 2011 نسائم من الحرية، بل قبل ذلك بسنوات... «سنوات الجمر»... هاجسها الثاني، وهما متلازمان هموم المرأة، فإن فتشت عن مقالات لها، فستجد الكثير والغزير مما خط قلمها مناصرة لحقوق النساء وإيماناً بأن «التناصف كما الحرية لا يجب أن نختلف حول ماهيتهما أو معانيهما»....

نشنا في ما تركته لنا، نحن فريق التحرير، منها وعننا، عن شيء خاص بنا نحتفظ به، فوجدنا كنزا من ذاتها، خواطرها، دعاباتها، وحتى سخطها. أردنا أن نتشارك وإياكم خاطرة صمتت في درج مكتبها لحين «مر الزمان بعيدا وعبر طرقات لا تؤدي.. إلا إلى الوحدة والدمع»... لحظة صدق ومناجاة مع الذات.

أكبر همومها... الجبهات التي خاضت المعارك فيها من أجل حرية الإعلام وحرية المرأة... حسها المرهف الذي لا يعرفه إلا أصدقاؤها وأحببتها، تلخصه هذه الاختيارات من بين ما كتبت وأبدعت.

غربان تعبت بأعشاش النسور

ولعل ما يؤكد تخبط من انقلبوا على المكتب الشرعي للنقابة ودورانهم حول أنفسهم، في انتظار بعض التعليمات التي قد تعطي معنى لوجودهم في مكان ليس لهم، هو خيالهم الواسع الذي صور لهم أن الأموال نزلت على مقر النقابة في غيابهم فملأنا الحساب البنكي للنقابة، أو أنه لحقنا قليل من النعم التي أغدقها الحزب الحاكم يوم 15 أوت الماضي، تاريخ التحاق وجوه عديدة بمزبلة التاريخ، فصرفنا وصرفنا وأسأنا التصرف ولم تنته الأموال فحولنا البعض منها إلى بنوك سويسرية وغاب رئيس النقابة هذه الأيام ليشتري لنا يختا ومجموعة سيارات... فتارت نائرة شرفاء القوم وحرصا منهم على أموال الصحفيين قدموا شكوى لتمكن عنا تدفق الأموال وتحول دوننا والمصالح الخاصة... هل بعد هذه السخافات سخافات؟ وهل هذا «تصحيح المسار» الذي سمعنا جعجعته ولن نرى طحينه؟...

الكل يعلم أن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وعلى خلاف كل نقابات العالم لا تتمتع بدعم من أية جهة ولا يتم اقتطاع نسب من عائدات الإشهار لفائدتها مثلما هو معمول به في مختلف دول العالم، ورغم ذلك تُتهم قيادتها الشرعية بسوء التصرف المالي في إطار فصل مسرحي سيء الصياغة والإخراج والتنفيذ... فكفى.. كفى.. كفى.. لأن الصحفي التونسي مل الإذلال وكره أن يكون مجبرا في غالب الأحيان على تجاهل الأحداث والاكتفاء بهوامشها.. وقرر أن لا يكون الحلقة الأضعف في قطاع الإعلام.

أما عنا نحن، أعضاء المكتب الشرعي، فلا نأسف إلا على شيء وحيد كما قال «لنكولن»... أننا لا نملك إلا حياة واحدة نهبها لحريتنا... ●

الصحافة التونسية ليست حرة... الصحفيون التونسيون يعانون ظلم السلطة وأجهزتها المعلنة والخفية... مالكو وسائل الإعلام يتسابقون لتحقيق سبق الولاء والطاعة والدوس على كرامة الصحفي وتجاهل حقوقه.. الإعلام في تونس يحكمه المعلن والمتحكم في حنفية الإشهار العمومي.. الرأي العام ينتظر صحف الجوار والفضائيات لتخبره مثلا عن الوضع في الرديف.. أما رؤساء التحرير فجلهم ينتظر ما تجود به برقيات وكالة الأنباء الرسمية لملء صفحات الجرائد... حقائق صرحنا بها قبل أن يحاصر البوليس السياسي مقر نقابتنا ويمنعنا والصحفيين الأحرار من دخولها ويعتدي على نقيبنا.. ونواصل رغم ذلك رفع صوتنا عاليا لنصرح بأكثر من ذلك.

لن يُثنينا سيل التهم التي تصلنا من حين إلى آخر، عن فرض استقلالية نقابتنا والدفاع عن حرية صحافتنا.. ولن ننزل بسقف مطالبنا وإن نزل مستوى من خولت له التعليمات اتهامنا باطلا.. ولن يلهينا الانقلابيون عن أصل قضيتنا بتفاهات وأخطاء لا يرتكبها طالب في معهد الصحافة، يحرص كما علموه أن يتثبت من المعلومة قبل أن يكتب خبرا.. فما بالك بصحفي نصبوه قائدا نقابيا فتقدم بشكوى، يكرس من خلالها محاكمة الصحفيين الأحرار ويسعى إلى سجنهم وهو لا يملك أدنى فكرة عن الملف المالي.

تمنيت أن يرى أحد الانقلابيين أو من يأمرهم فيطيعوا صاغرين، تعابير وجه عون التحقيق وهو يتأكد بنفسه لا من دقة حساباتنا ونظافة أيدينا، فذلك من البديهيات، بل ومن حرصنا جميعا على عدم تسليم الأمانة التي شرفنا بها الصحفيون، دون تهديد أو ضغط، إلى طرف غير شرعي.. إلى جماعة تريد أن تبدأ عملها غير القانوني بسجن الصحفيين وربما تنهيه بقتلهم أو تهجيرهم مع مواصلة تجفيف حبر قلمهم في كل لحظة وإرهابهم وتركيعهم...

الصمت المصارع...

أسرتني النجمة وهي تتوق إلى النزول.. لترفعها الموسيقى إلى الأعلى.. خلف حدود السماء.. وفوق كل العوالم.. حيث لا يمكنها أن تحسد وحيدا على وحدته.. كانت الموسيقى تمزق صمت الليل.. وكانت النجمة تتلألأ.. يزيد بريقها.. يطغى على ظلمة الليل، حتى خلتها القمر للحظات.. فذكرتني بك.. بفعل الموسيقى فيك.. وبعجزك عن النزول لتعلو.. مثل نجمتي.. فهل كنت أنت الحاضر.. في شكل نجمة وحيدة في السماء؟.. صرخات الموسيقى تتواتر.. ونوح الآلات يمتزج أكثر فأكثر.. بأنفاسي وعبراتي.. فيحتضننا الليل ليبارك وحدتي.. يحتضني الليل مع الموسيقى.. فأعود أكثر ارتواء من كل الأزمنة.. أزمنا حملتني إليها الكتابات.. وأرجعتني إليها الموسيقى..

وبين الكتب والموسيقى تعلمت أن أحب.. أن أتكلم لغت الحب.. أن أستبطنها في صمتي كما أفيض بها في نطقي، حتى نسيت لغتي اليومية وعجز لساني عن التعامل مع العابرين... فأحلى من القول العذب سلوك صادق.. إحساس يتعدى اللفظ.. لا يحتاج لحظة احتضان لنهمس به..

وكان سلوكي مثل الشعر.. يشي ولا يوضح... مثل الشعر يرتقي على مألوف القول.. أرق من كل الكلام.. أعذب.. أشف.. يغمرني ومن حولي هدوءا وسلاما.. يجسد توقي لحياة مطمئنة.. للممكن والمستحيل.. ومع هكذا حب، مر الزمان بعيدا وعبر طرقات لا تؤدي.. إلا إلى الوحدة والدمع... حتى نزلت تلك النجمة.. وحسدتني على وحدتي... انتشلتني لأولد من جديد.. فقط لأفهم لغت الصمت...

... وكانت تلك هزيمتي الثانية...●

12 أوت 2010

ذات زمن تعلمنا الإنصات إلى كلام الصمت... وكنا نستغرب من كثيرين حولنا يهزهم الصمت فلا يسمعون.. نراهم يصرخون ليمزقوا صمتا لم يفهموا حتى همساته... واليوم أرى الصمت يُربكك.. فلا تنصت بل تزداد صمتا.. تصمت كمن بحث طويلا عن صمت.. يتكلم بدلا عنه...

الصمت من حولك مثله مثل الحياة.. مثله مثل الحراك.. مثله مثل الضجيج...الصمت كان عندنا أكثر حضورا من الحياة.. واليوم أراك تموت.. والعالم من حولك صامت..

أما صمتي أنا فقد اخترقته الحياة.. صرخت فيه بكل أهات الصامتين مثلك.. فتكلم قلمي بدلا عنك وعني.. مع كل نقطة حبر تصل صرخاته إلى من استكانوا.. وراء الصمت.. إلى من تواروا خجلا من صمت حرك فيهم ما لم تحركه الكلمات...

وها أن الصمت الساكن فيك يذكرني بنجمة مزقت لأجلك صمت ليل بأكمله.. نجمة في سماء ليل هادئ تسترق النظر إلي.. وحيدة في شرفة منزلي بعيدا عن مسلسلات رمضان وعن عوالم الواقع والافتراض... توقفت قريبة مني.. تجذبها موسيقى أنور براهيم ذات الشجن.. موسيقى ترافقتني بل تعانقتني.. خجلت النجمة من التحامنا.. من امتزاجنا.. وحسدتني على وحدتي.. وهي وحيدة..

تمنت النجمة طيلة ساعات الليل أن تنزل من سمائها.. من عليائها.. من عالمها الواسع.. إلى شرفتي الصغيرة.. إلى حيث نقرات العود.. عود يبكي بين الأنامل الذهبية.. يطمح أحيانا إلى بعض الرفقة.. حتى يكتمل حزنه.. ويشهد أحدهم موته...

رجل على رأس وزارة المرأة...!

والمجتمع المحافظ ثانياً ومسؤوليات عائلية واجتماعية
ثالثاً ورابعاً... أن تتخلف المرأة، وإن كانت رفيقة الرجل
أو شقيقته أو نصفه الثاني وتوأم روحه...

وبعد سنوات من النضال النسوي والحقوقى، اهتدى
البعض إلى آلية الكوتا لتقليص الفرق بين نصف المجتمع
الذي قطع أشواطاً والنصف الثاني الذي مازال يتلمس
طريقه. طريق أنارتها مناضلات تركز بصماتهن نبراساً
يضيء لمن يأتين بعدهن، ودليلاً على صعوبة السير وسط
حقل ألغام العوائق التي توضع في سبيل المرأة الساعية
إلى العمل السياسي والحريصة على المشاركة في الشأن
العام. واعتمدت بعض الدول آلية الكوتا ليقترّب نصف
المجتمع من بعضهما البعض وتتقلص المسافة لاسيما
وأن التجارب أثبتت أن في سيرهما جنباً إلى جنب أو في
انطلاقهما من النقطة ذاتها ضماناً لتنمية المجتمع
ورقي الإنسان رجلاً وامرأة رغم اختلافهما بيولوجياً
ونفسياً.

ولأن المرأة التونسية وهي تطالب باللاحق بركب
السائرين في اتجاه العمل السياسي، لم تكتف بذلك بل
ناضلت في شتى المجالات المعرفية والعلمية وتميزت في
أغلبها واقتحمت ما اعتُبر ممنوعاً عنها، استعداداً منها
ليوم يتعلل فيه أعداء المجتمع المتكامل بالكفاءة، فتسلحت
وتحضرت وكسبت دعم رجال أمنوا بحقها في الانطلاق
من النقطة نفسها.

وعلى أساس ما تقدم، لا يميز مبدأ التنافس بين النساء
والرجال بل يضعهم على خط الانطلاق نفسه ويمنحهم
الحظوظ ذاتها حتى يفوز الأكثر كفاءة في حملته
وبرامجه وقدرته على عكس مشاغل الناس وامتلاك
الرؤية السياسية. ولا تبدو فوائد هذا القرار الثوري في
هذه النقطة فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى انكباب الأحزاب
السياسية ومكونات المجتمع المدني، وإن كان ذلك في

التنافس كما الحرية لا يجب أن نختلف حول ماهيتهما
أو معانيهما... التنافس مبدأ يمكن المرأة من المشاركة
والفعل والعطاء، وهو مطلب اجتماعي نسعى وراءه
ونناضل من أجله ونرض الصفوف ونضع الإستراتيجيات.
والتنافس في العمل السياسي ليس هبة تعطى للمرأة
ولا يحمل إهانة لها كما فهمه البعض، بل هو حق
كان وراءه، منذ عقود، طالب وطالبة تشاركاً في صفة
الإنسانية... فكيف يتردد بعض التونسيين والتونسيات في
فهم ثورية هذا الاختيار الذي لم يقطع مع سياسة إقصاء
المرأة من مجالات معينة وعلى رأسها السياسة فقط، بل
أكرم المرأة والمجتمع من ورائها حين قطع مع بطاقت
بريدية تسوق للمرأة الديكور في المشهد السياسي...?

اللحظة كما عشتها شخصياً كانت تاريخية بكل
المقاييس والقرار كان ثورياً بكل المعاني. فالبلد هو تونس
ما بعد الثورة، والمرحلة هي للبناء على أسس لا تقبل
السير إلى الوراء، بل تستوجب أن نربط، ولو افتراضياً، بين
لحظة إصدار مجلة الأحوال الشخصية في زمانها ومكانها
ولحظة المصادقة على القانون الانتخابي الذي ينص على
مبدأ التنافس. هذا الربط الذي يُقضي كل تردد أو
حسابات سياسية أو عدم إمام بمقاربة النوع الاجتماعي،
فرض نفسه في لحظة مفصلية ورفعت الأيدي في قاعة
مجلس المستشارين منتصرة لكل المجتمع وليس لنصفه.

وحتى يمكن لكل تونسي وتونسية أن يعي أهمية هذه
اللحظة لا بد أن نفرق بين الكوتا والتنافس. فالكوتا أو
المحاصصة، التي كنا نقبل بها على مضمض خاصة في
بلد كتونس، هي تمييز إيجابي يحاول أن يعوّض نصف
المجتمع عن سنوات من الإقصاء والقهر وعدم التواجد في
فضاءات الشأن العام، وهو مدّ إيجابي يحاول أن يقرب
المرأة من نقطة الانطلاق التي بدأ منها الرجل خط سيره
نحو المشاركة والفعل السياسي، تاركاً نصف المجتمع
بعيدا عنه. فلما انطلق الرجل حتم المنطق الذكوري أو لا

حيز زمني قصير، على تعديل خطط عملها وإستراتيجيتها حتى تستقطب المرأة الفاعلة وتشرك النساء المشاركة الفعلية والعملية وليس النظرية «الديكورية».

ولئن تقارب عدد أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المصادقين على مبدأ التنافس وعدد الرافضين لصيغته كما نص عليها الفصل 16 من القانون الانتخابي، المطالبين بتعديله وتغليب الكوتا على التنافس، فإن ما يبعث الاطمئنان في النفوس مع حذر مشوب ببعض الخوف هو أن الرافضين لأصل التنافس غابوا تماما عن القاعة أو غيبوا حقيقة قناعاتهم تماشيا مع حسابات سياسية قد تكون مشروعة إن كانت بعيدة عن جوهر المبادئ العامة. فإن من صادق على مبدأ التنافس دون قناعة إلى جانب من تراجع عن جوهر المبادئ لتصادمها مع حساباته السياسية، كانا طرفان فوجئا بأغلبية تنتصر للمبادئ مهما كان الظرف الزمني ومهما كان الواقع السياسي واستوعبا أن تونس ما بعد 14 جانفي لا تقبل أنصاف الحلول.

وقد تكون نتيجة انتخابات المجلس التأسيسي لا ترضي البعض بتعلته عدم جاهزية أغلب نساء هذه المرحلة للعمل السياسي، فإن ما لاحظناه طيلة عقود من عدم نجاعة بعض رجال السياسة أو أغلبهم، لم يكن سببا لإقصائهم بل كانت فرصة أمامهم ليكتسبوا المعارف ويطوروا القدرات. ولذلك من الأجدى أن نعطي القرارات الثورية حقه في التجذر لنكتشف المهارات السياسية التي تزخر بها تونس بما لها من نساء ورجال...

كما لا ننسى أن القرارات الثورية تمدنا بالقوة اللازمة لتغيير العقلية فلا ننظر إلى مجتمعنا بنظارات التفرقة والعنصرية والتفكير الذكوري ونطلب في الآن نفسه أن يكون متطورا وفي مصاف الدول المتقدمة. فقرار التنافس يحملنا على وضع نظارات ننظر من خلالها إلى التونسي الإنسان رجلا كان أو امرأة شابا أو كهلا. ولن يكون ذلك ممكنا إلا حين نهتف لتعيين رجل على رأس وزارة المرأة، فنذكر جميعا أن مشاغل المرأة والأسرة والطفولة والمسنين... بعيدة كل البعد عن الحيض والولادة والرضاعة، وحين نضع امرأة على رأس وزارة الداخلية فنذكر كذلك أن الأمر لا علاقة له بالعضلات والشوارب وخشونة الصوت ●

صحيفة الطريق الجديد - 2011

فوزي في الانتخابات تمول إلى كابوس

يتحدث الصحفيون اليمنيون كثيرا عن الملكة بلقيس ملكة سبا والملكة أروى ويتغنون بتاريخ اليمن الذي شهد ازدهاراً على أيديهن، ولكن ماذا عن تقبل ملكات جديدات بينهم؟!

مهيبة زوى - اليمن

بعد الأصوات التي حصدها الزميل مروان دماج الحاصل على 541 صوتاً.

تضامن

وبدأت حملات التضامن من فئة واسعة من الصحفيين بينهم رؤساء تحرير ومراسلي وسائل إعلام خارجية وجمع توقيعات تقضي بأحقية عضوة المجلس المنتخبة لشغل منصب قيادي يتناسب مع نسبة الأصوات العالية التي نالتها في انتخابات مؤتمر نقابة الصحفيين الرابع 2009.

وهو ما اعتبر تجاوزاً لللائحة الداخلية للنقابة الذي يمنح الحاصلين على نسبة أصوات عالية مهام وكلاء النقابة وأمانتها العامة.

حينها اعتبرت فاطمة مطهر أن ما جرى في اجتماع توزيع مهام المجلس إنما هو تنفيذ لأجندات واتفاقات حزبية مشيرة أنها لا تهتم بذلك وأن ما يعنيه هو احترام أصوات الناخبين وأدبيات اللائحة القانونية للنقابة. «عندما لوحث بتقديم استقالتي ما لبث أن ضغط عدد من الزملاء والزميلات بسحبها حتى لا يكون مجلس النقابة خالٍ من النساء، وأن وجودي فيه هو مكسب للمرأة بأي



لا يختلف وضع الصحفيات اليمنيات عن وضع المرأة اليمنية عموماً من حيث التمكين إذ تظل الهيمنة الذكورية تتسيد المشهد بصلابة. «لم أواجه أي صعوبات في دخول انتخابات مجلس النقابة وحصلت على تسهيلات ودعم ومساندة، حتى الحملة الانتخابية وطبع ملصقات الدعاية الانتخابية قامت بها مؤسستي التي أعمل بها «وكالة سبأ»، ولكن فرحتي بذلك الدعم ومن بعده الفوز بثاني أعلى الأصوات لم يلبث أن تحولت إلى كابوس ومعاناة» قالت فاطمة مطهر عضو مجلس نقابة الصحفيين الحالي.

مازق المجلس..

وتضيف رئيسة لجنة النشاط الحاصلة على ثاني أكبر نسبة أصوات في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين 2009: «فوزي في الانتخابات وحصولي على نسبة أصوات عالية جعل أعضاء المجلس الفائزين في مازق من حيث توزيع المهام، ما جعل اجتماع المجلس الذي كان يفترض أن يعقد خلال أسبوع يتأجل حوالي الشهر جرى خلاله تنظيم جلسات للذكور ثنائية وجماعية بشأن اتفاقات توزيع المهام،

بحيث يتم استبعاد أي من أي مركز أو لجنة تعد هامة». وتابعت «وعندما جاء موعد اجتماع توزيع المهام، دخلت الاجتماع دون دراية بما جرى، حيث تم استبعادني من جميع اللجان».

لم يكن أمام مطهر وهي المرأة الوحيدة في مجلس نقابة ذكوري، كما وصفته، إلا أن تهدد بتقديم استقالتها كاحتجاج على إقصائها من تولي رئاسة إحدى اللجان وبما يتناسب مع نسبة أصواتها العالية إذ تمنحها تلك النسبة أحقية منصب قيادي في النقابة، حيث حصلت على 398 صوتاً وهو الترتيب الثاني

إحصاءات

تضم نقابة الصحفيين اليمنيين 1600 صحفياً عضواً بينهم 120 صحفية عاملة في عموم المؤسسات الإعلامية اليمنية، وذلك بحسب إحصاءات كشوفات الأعضاء الذي وافانا بها الزميل أشرف الريفي سكرتير لجنة الحريات في النقابة.

وخلال مؤتمرات نقابة الصحفيين المنعقدة، انتخبت الدكتورة رؤوفة حسن عام 1985 عضوة لمجلس النقابة، وفي عام 87 انتخبت وداد العاقل عضوة لمجلس النقابة، وفي عام 1999 انتخبت الزميلة رشيدة القبلي لكنها ظلت عضواً احتياطياً للمجلس. وخلال المؤتمر الثالث للنقابة 2004 انتخبت الزميلة ذكرى عباس عضوة للمجلس أيضاً.

الجدير ذكره أن نقابة الصحفيين اليمنيين تأسست عام 1976 بصنعاء في ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية، وفي عدن في نفس العام 1976 تأسست منظمة الصحفيين الديمقراطيين في ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتم دمج النقابتين عام 1990 عقب توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي في 22 مايو 1990 وإعلان دولة الوحدة اليمنية.

وخلال فترة منظمة الصحفيين الديمقراطيين في عدن، كانت انتخبت الصحفية رضية شمشير ورجاء عبد العزيز عام 1985. وفي عام 1990 قبل دمج النقابتين، انتخبت أربع صحفيات لعضوية مجلس المنظمة وهن: نادرة عبد القدوس، رضية شمشير، هدى فضل وكوثر شاذلي ●

وأضافت : «قمنا باجتهادات لدعم الصحفيات، لكنها بقيت أفكاراً دون تنفيذ لعدم مصادقة المجلس عليها كبرنامج عمل. وتم اقتراح عمل لجنة للمرأة باعتبار ذلك متاح بناء على النظام الداخلي ولكن تم رفضه من قبل المجلس باعتباره انتقاصاً من حق الصحفيات». «حقيقة لا يوجد لدى مجلس النقابة اهتمام وتشجيع حقيقيين للصحفيات اليمنيات عدا ما كان يفرضه المانحون فقط»، أكدت مطهر.

تجربة سيئة

حصلت فاطمة مطهر على عضوية نقابة الصحفيين عام 2002 وبدأت تجربتها مع نقابة الصحفيين اليمنيين كمتطوعة عام 2004 حيث تم اختيارها كمنسقة لبرنامج دعم الإعلام الدولي، وهو برنامج دانمركي بالاشتراك مع النقابة. وتصف تجربتها بعد حصولها على نسبة أصوات عالية ودخول مجلس النقابة في 2009، إنها كانت تجربة سيئة، «لقد كانت تجربة سيئة وبالفعل نادمة عليها لأنني أضعت سنوات في حرب لا طائل منها، وابتعدت عن عملي الصحفي. كما سببت لي شرخاً كبيراً في ثقتي وفي كوني امرأة حيث شعرت بهزيمة عميقة، أن أتعرض لكل ذلك الإقصاء والحرب لسنوات، حتى ونحن الآن وأثناء حرب تدور في البلد، يتم تجاهلي من أي أنشطة، كأن تعقد ورش داخل صنعاء ويتم تجاهلي ولا أعلم عنها شيئاً إلا عندما أشاهد أو أقرأ الأخبار. وخارجياً أيضاً لم يتم ترشيحي إلا لحضور ثلاث فعاليات للاتحاد الدولي للصحفيات لأنه كان يفرض وجود امرأة».

منصب فيه، ولكن بعد تقسيم اللجان لم تبقى إلا لجنة النشاط وكانت من نصيبي». قالت مطهر.

المساندة

بحسب ما أوردته رئيسة لجنة النشاط أن معاناتها بدأت تتوسع على عكس توقعاتها، وتقول: «كانت لجنة النشاط في مجلس نقابة الصحفيين هي اللجنة الأسوأ، حيث عند تقديم أي مقترح بإقامة أي أنشطة يعترض رئيس لجنة الحريات بأن ذلك هو اختصاصه، وفي أخرى يعترض رئيس التدريب، وفي أخرى القانونية.. الخ وبالتالي كان أي نشاط أحاول عقده يعتبر تدخلاً في عمل لجنة أخرى فلم استطع تنفيذ أي عمل».

وتشير مطهر إلى أن مجلس النقابة بعدها كان ينفذ برنامجاً بالشراكة مع الاتحاد الدولي للصحفيين، تم ضمنه إضافة مهام جديدة لها كمديرة للمشروع. توضح «عملت لعشرة أشهر قضيتها في نضال من أجل إنجاح الأنشطة التي كان المجلس غالباً ما يجد سبباً لمحاولة إعاقتها، اضطرت بعدها للاستقالة من إدارة المشروع».

تقول فاطمة مطهر إنه لا توجد إدارة أو لجنة خاصة بالمرأة في نقابة الصحفيين، ولكن من خلال مشروع النقابة مع الاتحاد الدولي للصحفيين كان هناك برنامج خاص بالجندر قام بأنشطة جيدة خلال فترة تنفيذه، وإنه كان من ضمن المكاسب فرض معظم المانحين أن يتضمن أي مشروع نسبة للنساء لا تقل عن 30% ما جعل الصحفيات يحصلن على نصيب من التدريب.

الإعلامية الفلسطينية رانيا الحمدالله ترسم صورة حية لواقع المرأة الصحفية وتحدث عن تجربتها النقابية

قالت الإعلامية الفلسطينية رانيا الحمدالله إن نسبة الصحفيات من مجمل عدد الصحفيين المنتسبين لنقابة الصحفيين لا تتجاوز 22%. ووصفت الحمدالله في حوار مع نشرية «كوتريات» هذا الرقم بالمخيف إذا ما علمنا أن نسبة طالبات الإعلام بكافة الكليات المتخصصة تبلغ 53%. ولهذه الأرقام مدلولات تحوم حول عدم التحاق الصحفيات الخريجات بسوق العمل الإعلامي والصحفي ومدلول آخر أكثر خطورة أنهن لا ينتسبن للنقابة بنسبة عالية. وفي الحالتين على النقابة أن تكثف جهودها لتقديم المساعدات للصحفيات لكسب ثقتهن. كان ذلك ضمن الحوار الذي خصت به نشرية «كوتريات».

حاورها : نهاد الطويل - فلسطين

النقابة؟ وهل أنت راضية أيضا عن نسبة تمثيل المرأة في مجلس أمانة الصحفيين!

الرضى لا يتحقق طالما أننا كصحفيات لم نحقق المناصفة بالمجلس النقابي على الأقل ولم نترك بصمات بالعمل النقابي يحتذى بها إلى الآن، وهذا ما واجهته ببداية عملي النقابي. لم نجد أية بصمة نقابية نسائية في نقابة الصحفيين لنراكم الجهود عليها، فنحن فعليا بدأنا من الصفر وذلك لعدة أسباب أهمها أن نقابة الصحفيين كانت معطلة فعليا وإداريا لأكثر من عشر سنوات ما قبل 2012 وبالتالي بدأنا نتلمس خطواتنا لتكون هي الطريق التي ستضيف عليها الصحفيات العديد من الإنجازات والتقدم. وفي ما يتعلق بما هو مطلوب من النقابة بالوجه الفعلي، فهو ما تقدمه للصحفيات من دعم ولكن هي بحاجة للمزيد من النشاطات لدعم الصحفيات وتحقيق نجاح فعلي يعطيهم فرصة الانضمام للجمعية العمومية للنقابة والحصول على العضوية على الأقل.

وبخصوص نسبة الصحفيات من مجمل عدد الصحفيين المنتسبين للنقابة، والذي لا يتجاوز 22% فهذا رقم مخيف إذا ما علمنا أن نسبة طالبات الإعلام بكافة الكليات المتخصصة هي 53% وهذه



ونظرا لتنوعه أيضا. ولا أنكر فضله في تلمسي لأكثر القضايا والجوانب التي تستهويني مهنيا نظرا لتنوعه. التحقت بقائمة الانتخابات لنقابة الصحفيين من باب إيماني بوجوب تغيير واقع الصحفيين الفلسطينيين وتحسين الظروف المحيطة بهم من حريات وقوانين لأنهم يستحقون ذلك. وبدأت عملي النقابي الفعلي منذ عام 2012 كعضو هيئة إدارية لنقابة الصحفيين.

«كوتريات»: هل أنت راضية عن واقع الصحفيات النقابي من جهة وظروف العمل من جهة أخرى؟ وما المطلوب من

«كوتريات»: هل تحدثنا أولا عن رانيا الحمدالله الإنسانة؟

حديث أي شخص عن جوانبه الإنسانية يكاد يكون من أصعب الحوارات.. فأنا امرأة فلسطينية من بلدة اسمها «عنتابا» والتي تسمى «بلد الأدباء». انحدر من عائلة معروفة وأنا الابنة الوحيدة. هذا الخليط أكسبني بعض الدعم للانطلاق عمليا وفكريا واجتماعيا. نقطمة ضعفي طفل صاحب حاجة ومفصل سعادتي طفل يضحك. أنتمي فكريا وعاطفيا للفقراء وأصحاب الحاجة ولا أترك وسيلتي إنسانية أو مهنية إلا وأستغلها لدعمهم. أولوياتي في الحياة إنسانية بحته وأسلط الضوء في برامجي على الجوانب الإنسانية لأي موضوع حيث أبدأ وانتهي عندها.

«كوتريات»: انت ناشطة نقابية وعضو بنقابة الصحفيين الفلسطينيين، وتشغلين حاليا إعلامية في قناة فلسطين. عن أية تجربة ملهمة لسيدة نتحدث؟

تجربتي بالعمل في تلفزيون فلسطين بدأت منذ عام 2005 كمراسلة تلفزيونية، وبعد سنتين أصبحت مقدمة للبرنامج الصباحي، ما حقق لي بعض الشهرة والحضور المجتمعي نظرا لاستمراري به لسنوات ومتابعته من الشارع الفلسطيني



«كوترييات»: أثارت بعض الصحافيات ظاهرة «التحرش الجنسي» موضوعا للنقاش مؤخرا. فهل من دراسات أو حتى انطباعات في الواقع الفلسطيني، مع التنبيه مسبقا إلى أن هذا هو أمر قد يكون مسكوتا عنه في عمل الصحافيات؟!

أنا لا أريد أن أظهر الواقع الصحفي الفلسطيني بمظهر المثالية ولكن الحق يقال هذه لا تعتبر ظاهرة منتشرة في وسطنا الصحفي ولا يمكن الحديث عنها بهذا الشكل. ولا يمكنني السكوت أيضا عن صيغة سؤالك بما إذا كانت ظاهرة مسكوتا عنها. فواقعنا المجتمعي الفلسطيني العربي الشرقي يفرض نفسه على كل مجالات عمل المرأة وعلى الإعلاميات والصحفيات تحديدا كونهن معروفات مجتمعيًا وأغلبهن لديهن قواعد جماهيرية.

«كوترييات»: البعض «يتهم» الإعلاميات بعدم تناولهن لقضايا المرأة الفلسطينية بشكل عام بالدرجة المرضية. ما مرد ذلك؟

المرأة هي الأقدر على طرح مشاكل المرأة وإيجاد حلولها من ناحية مهنية وفكرية، إلا أن الصحفيين الرجال للأسف كانوا أجراً على هذا المستوى، وكان صوتهم أعلى نظراً إلى القيود المجتمعية المعروفة. إلا أنه توجد العديد من المحاولات من بعض الصحفيات الريديات لطرق هذه الأبواب ووجهدهن لا تنكر أبداً.

«كوترييات»: هل من رسائل تودين توجيهها إلى الأطراف التالية: الجسم الصحفي الفلسطيني، وصناع القرار والمشرعين، والشارع الفلسطيني؟

أقول للجسم الصحفي الفلسطيني: كونوا على ثقة بأن نقابة الصحفيين هي الجهة الوحيدة المخولة لتحسين وضبط العمل الصحفي وسبيلكم الوحيد للحفاظ على حريتكم المهنية

الأرقام لها مدلولات تحوم حول عدم التحاق الصحفيات الخريجات بسوق العمل الإعلامي والصحفي ومدلول آخر أكثر خطورة يتمثل في كونهن لا ينتسبن للنقابة بنسبة عالية. وبالحالتين على النقابة أن تكثف جهودها لتقديم المساعدات للصحفيات لكسب ثقتهن.

«كوترييات»: البعض يقول إن التمييز ضد المرأة هو العائق أمام وصول الصحفيات الفلسطينيات إلى المناصب القيادية بالمؤسسات الصحفية؟

فلسطينيا الأبواب مفتوحة أمام النساء في كافة الأصعدة لإثبات جدارتهن، والدليل أننا حققنا نجاحات كثيرة في عديد المجالات. ودخلت المرأة الفلسطينية كافة المضايمير، حتى مضمار الانتخابات الرئاسية. الأمر مرهون أحيانا بالرغبات السياسية وبمدى دعم المسؤول المباشر، وبقدرة المرأة نفسها على القيادة والمجازفة حول فكرة مدى تحملها المسؤولية. مع العلم أننا شاهدنا خلال السنوات الأخيرة صحفيات تبوأن مراكز مهمة ومفضلية في الصفوف الأولى بالمؤسسات الإعلامية الرسمية الكبيرة. وهذا طبعا لا يكفي إذ على الصحفيات المثابرة، كما على أصحاب القرار السياسي إعطائهن فرصة أكبر وعلى النقابة الضغط على أصحاب القرار لتعزيز دور الصحفيات بمؤسساتهن الإعلامية.

«كوترييات»: هل حققت لجنة النوع الاجتماعي في نقابة الصحفيين الفلسطينيين هدفها من ناحية تمكين المرأة الصحفية والإعلامية وما المطلوب منها؟

وحدة النوع الاجتماعي بالنقابة تأسست منذ عامين تقريبا. وبرأيي للوصول إلى النتائج المرجوة علينا أن ننتظر انتهاء خطتها الاستراتيجية والتي تبقى لها على ما أظن عامان أيضا. إلا أنها إلى حد ما أضافت مساحته ثقة للصحفيات بالنقابة.

والحصول عليها وضمان مناخ مهني ملائم لعملكم. وهي سلاحكم الأقوى في وجه كافة المعوقات التي تلاحقكم مهنيا وأبرزها الاحتلال. فالتفوا حولها وعززوا جهودها لتوفر لكم مناخا حرا وديموقراطيا.

ومن صناع القرار والمشرعين، أطلب العمل على تعديل القوانين الخاصة بحرية النشر والتعبير وإقرار قانون حق الحصول على المعلومة وتعزيز دور الصحفيات بالمؤسسات الإعلامية من خلال إعطائهن فرصا أوسع لبلوغ المناصب الريادية بالمؤسسات. وألتمس من الشارع الفلسطيني الثقة ولا شيء غيرها بالصحفي الفلسطيني الذي فقد حياته في حالات كثيرة وهو ينقل ما يتعرض له أبناء شعبه من اعتداءات من قبل الاحتلال. وأطلب منه عدم اللجوء لوسائل إعلامية مأجورة هدفها تشويه الواقع الفلسطيني وعدم التعاطي ولا بأي شكل من الأشكال مع وسائل إعلام الاحتلال ●

طريق النقابيات الأردنيات غير سالكة

من الواضح أن المرأة الأردنية النقابية رغم ما حققته من إنجازات على الساحة الإعلامية، إلا أنها ما زالت تراوح مكانها، إذ وقبل الانتخابات الأخيرة لهذا العام، لم تجلس أي صحفية أردنية على كرسي نقيب الصحفيين الأردنيين، وليس هذا فحسب، بل لم تجرؤ واحدة منهن على الترشح لهذا المنصب بعد. ولو بحثنا عن الأسباب لوجدنا أن الوسط الصحفي الذي من المفترض أن يكون الأكثر وعياً من غيره، ما يزال حبيس الأفكار الرجعية، التي تحمل في طياتها الكثير من الذكورية أحادية التفكير، وأن النظرة إلى المرأة مازالت ثانوية بل ليست في دائرة الاهتمام.

سهير جرادات - الأردن

لم تتمكن إلا ثماني نساء من الوصول إلى مقعد عضو في مجلس النقابة، ولم تزد على صحافية واحدة في كل مجلس. والأمر المحزن أن الوصول كان منفصلاً، أي فقط ثماني نساء وصلن إلى مجلس النقابة في ثمانية مجالس من أصل 29 مجلساً. وهذا بحد ذاته شيء معيب على نقابة تعنى بالمطالبة بحقوق الإنسان وتحريك الرأي العام حيال قضية بعينها، مع الأخذ بالعلم بأنه كانت أكثر من زميلة تطرح نفسها للانتخابات في كل مرة، وكان يصل عدد المتنافسات إلى ثلاث صحافيات أو أكثر، إلا أن واحدة منهن تصل إلى عضوية المجلس، على الرغم أن قانون نقابة الصحفيين لم يحدد عدد الصحفيين الذكور والصحافيات الإناث في المجلس، ولا توجد «كوتا» مخصصة للنساء في المجالس النقابية على خلاف ما هو معمول به في الانتخابات البرلمانية الأردنية.

في انتخابات نقابة الصحفيين للدورة الحالية التي تجري في الخامس من مايو 2017، ترشحت ولأول مرة خمس سيدات لعضوية المجلس، وستظهر النتائج لنا مدى تغير النظرة الذكورية نحو الزميلة الصحافية. ولكن مع الأسف فإن الزميل الصحفي ما يزال يرفض وصول زميلته الصحافية إلى مجلس النقابة إلا بحد اقصاه واحدة فقط. ومن تجربتي الشخصية عندما خضت انتخابات نقابة الصحفيين الأردنيين خلال الدورة 2008 - 2011، وفزت بعضوية المجلس كواحدة من الصحفيات اللاتي يقتحمن هذه الحلبة الشائكة، فإن الزميل كان دون خجل يعترف بأنه يدعم زميلة واحدة للوصول إلى عضوية المجلس، وذلك كنوع من أنواع التهذيب للمجلس الذي يشهد مشاحنات ومشادات كلامية ترتفع وتيرتها خلال الجلسات، وأن وجود الزميلة الصحافية يحد ويخفف من حدتها، إلى جانب أمر آخر مهم، وهو الخوف من أن ينعت بأنه وسط متخلف، يمتلك نظرة رجعية ومتخلفة عن زميلته الصحافية.

الإعلامية الأردنية ما زالت تحبو في العمل النقابي في عالم يتقدم كثيراً تجاه قضايا المرأة، رغم ما حققه من نجاحات إلا أنها تبقى قليلة لا تذكر، ولا تسجل مقارنة بدول عربية مجاورة، حيث وصلت إلى منصب النقيب مثل تونس والكويت.. ومن الواضح أن طريقها ما زال طويلاً لتحقيق ما تصبو إليه، وما زال هناك العديد من حقوق الأलगام المزروعة في طريق طموحها وتقدمها ●

على مدى أكثر من ستة عقود من الزمان، وهي عمر نقابة الصحفيين الأردنيين بدا واضحاً أنها لا تختلف عن باقي النقابات المهنية في الأردن التي لا تعير اهتماماً لأعضائها من النساء. إذ لم تصل أي سيدة إلى منصب النقيب، عدا نقابة واحدة، وهي نقابة الممرضات والممرضين. ومن اسمها فهي نقابة كانت فيها الريادة للمرأة، كما أن غالبية منتسبيها من النساء.

أصبح من المسلمات أن التفكير النقابي الذكوري نحو المرأة الزميلة النقابية لم يصل إلى مرحلة النضج، خاصة ونحن نتحدث عن نقابة تعنى بكل ما يجري من أحداث داخل المجتمع وتهتم بحركة التطور والنماء، ولها دورها في نشر الوعي في كثير من القضايا، ومن ضمنها قضايا المرأة والمساواة في الحقوق، في وقت لم تتوقف الأقلام ولم تكف عن الكتابة والمناداة والمطالبة بتحقيق الفرص بين الجنسين. إلا أن ذلك على أرض الواقع لا يتعدى أكثر من حبر على ورق، وليس أكثر من مجرد مادة إعلامية في حين نجد أمام الحقيقة الرفض باعتباره السبيل الوحيد لهذه القضايا.

الموضوع لا يقتصر على منصب النقيب فقط، فالأمر كذلك ينطبق على منصب نائب النقيب، حيث لم تترشح لهذا المنصب، عندما كان منصب النقيب يتم انتخابه من داخل أعضاء المجلس، عند فوزهم بالانتخابات إلا سيدة واحدة، وهي كاتبة هذه السطور، ولكن للأسف واجهت ضغوطات عدة للانسحاب لصالح الزميل الرجل.

ولكن القانون تغير، إذ أصبح يتم انتخاب منصب نائب النقيب من قبل الهيئة العامة، لكن هذه التجربة تكررت في الانتخابات الأخيرة لنقابة الصحفيين من قبل إحدى الإعلاميات، ليتم إدراج منصب نائب النقيب على لائحة الانتخابات العامة للصحفيين، وفصلها عن الأعضاء. ولكن المؤشرات لا توحى بأي تغيير للنظرة تجاه المرأة، لأن المتنافسين على المنصب هم من الرجال، وما علينا سوى انتظار النتائج لتتعرف إلى مدى نجاح التجربة.

لم يقتصر الأمر على عدم مقدرة الإعلامية الأردنية على الوصول إلى منصب نقيب الصحفيين، أو منصب نائب النقيب، بل إلى عضوية مجلس النقابة. إذ أنه وعلى مدى مجالس النقابة المتعاقبة

بفضل نضالها من أجل تحسين نساء الهامش

عوضية محمود تنال درع وزير الخارجية الأمريكي

ولدت عوضية محمود في العام 1963م ونزحت من منطقة جنوب كردفان الممزقة بسبب الحرب والنزاعات القبلية إلى الخرطوم. ولسد الرمق لها ولأطفالها عملت منذ العام 1979 في بيع الشاي في طرقات الخرطوم تحت هجير الشمس الحارقة كمهنة هامشية تدر عليها دخلا لا يتعدى الخمسين جنيهاً أي ما يعادل أربعة دولارات في اليوم.

عانت هي وزميلاتها العاملات في مثل مهنتها من مطاردة شرطة النظام العام ومن المحاكمات والغرامات ومن مصادرة معداتهم التي يستخدمنها في عملهن، كما عانين من النظرة السلبية لطبيعة عملهن ونظرات الشك والريبة التي ينظر المجتمع إليهن والشكوك في نواياهن الشريفة كما قالت هي في حوار صحفي بعد عودتها مكرمة بدرع الشجاعة من الخارجية الأمريكية.

آمال بابكر - السودان

العديد منهن على السداد للبنك، تم سجن عوضية محمود، لكنها خرجت منه أكثر قوة وإيماناً بقضيتها وقضية النساء العاملات في المهن الهامشية.

لجهودها الكبيرة ونضالاتها من أجل تحسين أوضاع فئة النساء النازحات من النواحي الاقتصادية والقانونية، تم اختيارها ضمن أشجع 10 نساء في العالم لتنال جائزة «المرأة الشجاعة» من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تسلمت الدرع من وزير الخارجية آنذاك «جون كيري» في احتفالية بواشنطن عقدت في شهر مارس 2016، كما سلمها عمدة مدينة «كنتاكي» مفتاح المدينة من الذهب الخالص.

في السودان، يطلق على عوضية محمود اسم «سيدة الطعام والشاي»، وذلك بعد اتساع الاتحاد وانخراط عدد كبير من النساء فيه تجاوز عددهن ثمانية آلاف امرأة في الخرطوم •

وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الاتحاد إلى تقديم المساعدات المادية لعضواته في المناسبات المختلفة ودفع الغرامات للمحكوم عليهن. ويتم ذلك عبر الاشتراكات الرمزية التي تدفعها كل عضوات الاتحاد اللاتي تجاوز عددهن الثمانية ألف. وبمساعدة المنظمات غير الحكومية استطاع هذا الاتحاد أن يقدم العون القانوني لكثير من العضوات أمام المحاكم.

ساهمت عوضية من خلال الاتحاد بتوعية العضوات بحقوقهن خاصة في حال تعرضهن للعنف والإرهاب من قبل رجال الشرطة. وبالتعاون مع المؤسسة التعاونية بولاية الخرطوم وبضمان الاتحاد الذي ترأسه، وفرت وسائل إنتاج لعدد كبير من النساء العاملات وذلك للمساهمة في تحسين أوضاعهن الاقتصادية، كما تكفلت بضممان 116 من النساء اللاتي يتقدمن بطلب قروض صغيرة من بنك الأسرة. وبسبب عجز



عوضية محمود التي لا تملك أي مؤهل علمي، عقدت العزم على تحسين أوضاع زميلاتها من بائعات الشاي والأطعمة وحمايتهن من بطش شرطة النظام العام، فكونت اتحاد بائعات الشاي والأطعمة لمناهضة الظلم الذي تقابل به النساء العاملات بالمهن الهامشية واللاتي تنحدر أغلبهن من مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

نعيمّة الهمامي أول امرأة في المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل :

كيف صنعت امرأة في 26 جانفي 2017 خميسًا بلون مغاير

لبنى النجار الزغلامي

في 26 جانفي 2017، شهد الاتحاد العام التونسي للشغل وللمرة الأولى في تاريخه، فوز أول امرأة في عضوية مكتبه التنفيذي وهي النقابية نعيمة الهمامي المرشحة عن قائمة الوحدة الوطنية. كان ذلك في انتخابات المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد، لتضع بذلك حدًا لمرحلة طويلة من غياب المرأة النقابية في تونس عن دوائر صنع القرار النقابي ضمن الهياكل المركزية العليا.

بعد التخرج، والالتحاق بالعمل بالمعهد الثانوي الفني بالوردية، انخرطت صلب الاتحاد، وكانت حريصة على حضور اجتماعات النقابة العامة للتعليم الثانوي. وبعد «الترسيم»، ترشحت لانتخابات النقابة الأساسية بمعهد الوردية وشغلت منصب كاتبة عامة للنقابة الأساسية فيه حتى منتصف التسعينات. وفي سنة 1996، ترشحت لانتخابات النقابة العامة للتعليم الثانوي وشغلت على مدى أربع دورات متتالية خطة كاتبة عامة مساعدة للنقابة العامة للتعليم الثاني حتى 2014.

سجلت ترشحها لعضوية المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد خلال ثلاثة مؤتمرات متتالية : 2002 و2006 و2011، لكن الفوز لم يكن حليفها إلا في انتخابات 2017 لتحصل على 334 صوتا، وتتسلم ضمنه مهمة الأمانة العامة المساعدة المسؤولة عن العلاقات العربية والخارجية والهجرة.

تعتبر السيدة نعيمة الهمامي أن فوزها في هذه الانتخابات يمثل تكريسا لمبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل المتمثلة في المساواة والعدالة والديمقراطية. كما ترى فيه أيضا رد اعتبار لشخصها إذ يكمل مسيرة طويلة من النضال والعمل النقابي. وهو في الآن ذاته دعم للمرأة النقابية ورفع لقيمة الاتحاد كمنظمة عريقة حيث ترى وآخرون أن عدم وجود النساء في المكتب التنفيذي

التمتع بنفس حقوق الطلبة الذكور على مستوى الأكل والخدمات الجامعية. ضمن هذه الفضاءات خبرت العمل النقابي ومختلف الصعوبات التي ترافقه، وحققت نجاحاتها الأولى في مواجهة التهديدات والتضييق، وتأكدت لديها قدرتها على القيادة والنضال.

مسيرة السيدة نعيمة الهمامي النقابية حافلة بالعمل والنشاط، وقد كانت البداية في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس 9 أفريل، حيث بدأت تتبلور في ذهنها أفكار العمل السياسي. وفي المبيت الجامعي أيضا ولدت أولى تحركاتها المطالبة من أجل الحق في السكن الجامعي اللائق والحق في



للاتحاد ظل لأعوام وأعوام «وصمة عار» ونقطة سوداء في تاريخ الاتحاد.

عاشت كغيرها من التونسيين والناشطين ضمن هياكل المجتمع المدني أحداث «الخميس الأسود» 26 جانفي 2017، يوم إضراب عام دافع خلاله النقابيون بشراسته عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الشغيلة وحقوق كل التونسيين، ودفعوا خلاله الثمن باهضا من دمائهم وحريرتهم. ثم جاء يوم الخميس 26 جانفي 2017 الذي تعتبره السيدة نعيمة الهمامي «خميسا ورديا» بكل المقاييس حيث أفرز وجود امرأة ضمن أعضاء القيادة المركزية الجديدة، للمرة الأولى في تاريخ هذه المنظمة العريقة، وشهد أيضا إقرار الفصل 3 من القانون الأساسي للاتحاد الذي يكرس آلية جديدة لدعم الحضور النسائي من خلال تخصيص مقعدين على الأقل ضمن جميع هياكل الاتحاد من المكتب التنفيذي إلى النقابة الأساسية، وهو ما سيؤدي إلى تعزيز حضور النساء النقابيات في دوائر صنع القرار.

تراه أيضا، نجاح لكل النقابيات داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، ولكل النساء اللاتي يتقن إلى المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. وهي عازمة على مواصلة المسيرة والعمل بكل جد وإخلاص من أجل هؤلاء النساء نقابيات وعاملات ومن أجل كل النساء والرجال داخل المنظمة، ومن أجل العمال والعاملات، وهي عازمة أيضا على العمل من أجل مزيد تطوير منظماتها ومن أجل بلادها كذلك.

وصول السيدة نعيمة الهمامي إلى المكتب التنفيذي يترجم نفسا طويلا ومسيرة حافلة بالنشاط والعمل لعدد كبير من النساء النقابيات اللاتي تطور تواجهن ضمن الاتحادات الجهوية، الأمر الذي يعطي شحنة من الأمل لنساء أخريات. وجدير بالإشارة إلى أن انتخابات 2017 أفرزت أيضا وجود امرأتين ضمن الهيئة الإدارية وهما هيئة المراقبة المالية وهيئة النظام الداخلي.

نجاح السيدة نعيمة الهمامي هو نجاح شخصي بالدرجة الأولى، ولكنه كما

عن توليها مسؤولية ملف العلاقات العربية والخارجية والهجرة، تشير إلى أن الأوان قد حان كي تخرج المرأة من قفص ملفات المرأة والشباب والجمعيات، لتتولى مسؤوليات أشمل وأدق. وقد ساندتها في رأيها عديد النقابيين والنقابيات الذي رأوا أهلا لتحمل مسؤولية ملفات حيوية و«صعبة».

* أنجز البورتريه استنادا إلى حوارات إداعية مع السيدة نعيمة الهمامي.

Mrs. Naima Hammami's course was rich with work and activity. The beginnings were in the Faculty of Arts and Humanities in Tunis where the idea of political action started to materialize in her mind.

The university dormitory was home to her first petition movement demanding the right to adequate student housing and the right to enjoy the same rights as male students in terms of university services and food.

Within these spaces, she experienced trade unionism and the various difficulties that accompanied it. There, she achieved her first successes in the face of threats and constraints, and confirmed her ability to lead and struggle.

After graduating and taking office at the technical high school in Ouardia, she joined the union and was keen to attend meetings of the general union of secondary education.

After her "tenure", she ran for the base union elections at the Ouardia high school and served as secretary general of the main union until the mid-1990s.

In 1996, she was nominated for the elections of the General Union of Secondary Education and served for four consecutive terms as Assistant Secretary General of the General Union of Secondary Education until 2014.

She ran for the membership of the National Executive Board of the Union in three successive conferences: 2002, 2006 and 2011, but she secured a victory only in the 2017 elections by winning 334 votes and becoming Assistant Secretary General for Arab and Foreign Relations and Migration.

Mrs. Naima Hammami believes that her victory in these elections upholds the principles of the Tunisian General Labor Union, which are equality, justice and democracy. She also sees in it a rehabilitation of her own person as it crowns a long march of struggle and union action.

At the same time, it represents a support to female trade unionists and enhances the value of the union as a long-established organization since she and others believe that the absence of women in the executive board of the Union has for years and years been a "stain" and a black point in the history of the Union.

Like all other Tunisians and civil society activists, she lived the events of "Black Thursday", January 26, 1978, a day of general strike in which trade unionists fiercely defended the social and economic rights of the working class and the rights of all Tunisians and paid a dear price with their blood and freedom.

Then came January 26, 2017, which Naima Hammami considered a "rosy Thursday" by all standards, as it resulted in the accession of a female member to the new Central Command of the Union for the first time in the history of this long-established organization.

It also saw the adoption of Article 3 of the General Statute of the Union establishing a new mechanism that supports women's presence through the allocation of at least two seats within all the Union structures, from the Executive Board to the base union, which will strengthen the presence of female unionists in decision-making circles.

Speaking about her new position as Assistant Secretary-General in charge of Arab and external relations and migration, she said time has come for women to take charge of more comprehensive files rather than those of women, youth and associations.

Her view was shared by many male and female trade unionists who considered she deserves to take charge of vital and "difficult" files.

Mrs. Naima Hammami's accession to the Executive Board translates a long breath and a march rich in activity and work by a large number of women trade unionists whose presence within regional unions has evolved, giving a great deal of hope to other women.

It should be noted that the 2017 elections also resulted in the accession of two women to the administrative committee, namely in the financial control authority and the rules of procedure body.

Ms. Naima Hammami's success is primarily a personal success, but as she sees it, a success for all women unionists within the Tunisian General Labor Union and for all women who are yearning for equality, freedom, social justice and democracy.

She is determined to continue the march and to work with all seriousness and sincerity for these women trade unionists and women workers and for all women and men within the organization and men and women workers. She is also determined to work for the further development of her organization and for her country as well ●

Naima Hammami first woman in Executive Board of Tunisian General Labor Union **How a woman made** **January 26, 2017 a Thursday** **in different color**



On January 26, 2017, for the first time in its history, the Tunisian General Labor Union saw the win of the first woman to accede to its Executive Board, namely trade unionist Naima Hammami, the candidate in the national unity list.

This was in the elections of the 23rd Congress of the Union, thus putting an end to a long period of the absence of female trade unionists in Tunisia from decision-making circles of the union within the higher central structures.



In recognition for her struggle to improve conditions of women working in informal sector:

Awadiya Mahmoud

presented with U.S. Secretary of State's International Women of Courage Award

She was born in 1963 and left the region of South Kordofan, torn apart by war and tribal conflicts, to Khartoum.

In 1979, she sold her tea in the streets of Khartoum under the burning sun as a marginal occupation, earning an income of not more than 50 pounds, i.e. not more than four dollars a day.

She and her fellow workers in her profession suffered from the harassment of public order police, trials and fines and the confiscation of the equipment they use in their work.

They also suffered from the negative perception of the nature of their work, the suspicion and mistrust with which they are looked at by society and the latter's doubts about their honest intentions, as she said in a press interview after returning home crowned with the Secretary of State's International Women of Courage Award.

Awadiya Mahmoud, who has no academic qualification, was determined to improve the conditions of her fellow workers, tea and food vendors and protect them from the oppression of the public order police.

She formed a union of tea and food vendors to counter the injustice faced by women working in marginal occupations, most of whom are from conflict zones in Darfur, South Kordofan and Blue Nile.

In addition, the Union aims to provide material assistance to its members in various events and pay fines to the convicted, through symbolic contributions paid by all members of the Union whose number does not exceed eight thousand.

With the help of non-governmental organizations, the Union has been able to provide legal assistance to many members before courts.

Through this union, Awadiya has helped to raise women's awareness about their rights, especially in cases of police harassment and violence.

In collaboration with the Khartoum State Cooperative Foundation and with the guarantee of the union she headed, she provided the means of production for a large number of working women to contribute to improving their economic situation.



She also provided guarantee to 116 women applying for small loans from the Family Bank. Due to the inability of many of them to pay the bank, Awadiya Mahmoud was imprisoned, but she came out stronger and more convinced of her cause and the issue of women working in marginal occupations.

In recognition for her efforts and struggles to improve the situation of displaced women economically and legally, she was selected among the most courageous 10 women in the world to receive the "Women of Courage Award" by the US Department of State, where she received the award from Secretary of State at the time, "John Kerry" at a ceremony in Washington held in March 2016. The Mayor of Kentucky also presented her with the pure-gold key to the city.

In Sudan, Awadiya Mahmoud is called the "Food and Tea Lady", following the expansion of the Union and a large number of women, exceeding 8,000 in Khartoum joined it..●

Crows messing eagles' nests



The Tunisian press is not free ... Tunisian journalists are suffering the injustice of the authority and its declared and hidden organs ... Media owners are racing to achieve loyalty, obedience and trampling on the dignity of journalists and ignoring their rights .. The media in Tunisia is governed by the advertiser and the one in charge of public advertising. The general public waits for neighboring papers and satellite channels to tell them, for example, about the situation in Redeyef... As for the editors, most of them are waiting for all the news stories provided by the official news agency to fill the pages of the newspapers ... These are facts that we had said before political police besieged the headquarters of our union and prevented us and free journalists from entering and assaulting our president (of the union) ... Despite this we continue raising our voices and say more than that...

The accusations that come from time to time will not deter us from imposing the independence of our union and defending the freedom of our press... We will not moderate the demands in the face of those who were instructed to falsely accuse us... and the “putschists” will not distract us from the essence of our cause with their rubbish and mistakes that cannot be committed by a student at the Institute of Journalism, who is keen as he was taught to check the information before writing a news story...let alone a journalist who as soon as he was appointed a trade union leader filed a complaint, dedicating in doing so the trial of free journalists and seeks to imprison them while he has no idea about the financial issue.

I wished one of the putschists or those who ordered them and they obeyed while crawling see the face expressions of the investigator as he himself grew certain not only of the accuracy of our accounts and the cleanliness of our hands as this is obvious, but the concern of all of us not to hand the reins with which we were honored by journalists, without threat or pressure, over to an illegitimate side. .. To a group that wants to start its illegal work by imprisoning journalists and possibly ending it by killing or displacing them while continuing to dry the ink of their pens at every moment, terrorize them and bring them to their knees...

What probably confirms the confusion of those who overturned the legitimate board of the union and their turn around, waiting for some instructions that may give meaning to their presence in a place that is not theirs, is their broad imagination, which alluded to them that money had landed on the headquarters of the union in their absence so we filled the bank account of the union.

They may also believe that we received some of the blessings granted by the ruling party last 15 August, the date when many faces joined the dust bin of history, so we spent, spent further and mismanaged funds which have not ended so we transferred some them to Swiss banks and the president of the union was absent these days because he was buying a yacht for us and a series of cars... This has driven the most honest among journalists to file a complaint to prevent us from the flow of funds and prevent us from achieving our private interests... Aren't these far-reaching absurdities? Is this “correcting the path” about which we saw only much ado and nothing in return.

Everyone knows that the SNJT, unlike all the unions of the world, receives no support from any side and no percentages of advertising revenues are deducted for its benefit, as is the case in different countries of the world.

Nevertheless, its legitimate leadership is accused of financial mismanagement in a poorly written, directed and executed drama ... Enough ... Enough ... Enough... Because Tunisian journalists no longer afford humiliation and hates to be most of the time forced to ignore the events and content themselves with margins ... And have decided not to be the weakest link in the media sector.

As for us, members of the legitimate board, we regret only one thing, as Lincoln said ... that we have only one life to sacrifice for our freedom...

Nejiba Hamrouni ●

Al Wassat Newspaper - 30/09/2009



Indeed, when men began moving, the male logic first, the conservative society second and the family and social responsibilities third and fourth required... Women to lag behind, even if they are the companions of men, their sisters or their wives and twin soul...

After years of feminist and rights struggle, some have opted for the quota mechanism to reduce the difference between half of the society that has made strides and the other half that is still groping its way forward.

This way was enlightened by women activists who left their marks through a beacon shining light for those who come after them, and evidence of the difficulty of walking amid the minefield of obstacles placed in the way of women seeking political action and keen to participate in public affairs.

Some countries have adopted the quota system to bring half the society close to each other and reduce the distance, especially since the experiments have shown that their side-by-side advance and their departure from the same point is a guarantee for the development of society and the advancement of men and women despite their biological and psychological differences.

And because Tunisian women are demanding to join the ranks of those advancing in the direction of political action, they have not stopped short of that but fought in various areas of knowledge and science and distinguished themselves in most of them and entered what was considered prohibited, in preparation for a day in which the enemies of the complementary society would put efficiency as an excuse. They got armed and civilized and won the support of men who believed in their right to start from the same point.

On the basis of the above, the principle of parity does not distinguish between women and men, but puts them on the same starting line and gives them the same chances to ensure that the one who is the most efficient in his/her campaign, programs and ability to reflect people's concerns and political vision wins.

The benefits of this revolutionary decision are not limited to this point. They rather went beyond, since the political parties and the

components of civil society, although in a short space of time, got down to adjusting their work plans and strategies to attract active women and ensure active and practical participation of women, away from the "decorative" theory.

Certainly, the number of members of the Higher Authority for the Realization of the Revolutions' Objectives, Political Reform and Democratic Transition who voted for the principle of parity and those rejecting its wording as stipulated in Article 16 of the Electoral Law demanding its amendment and preferring quota over parity was close.

However, what gives rise to assurance though with a caution mixed with fear is that those who were against parity in essence completed disappeared from the hall or rather hid their real convictions in line with political calculations that may be legitimate if they are from the essence of general principles

Those who voted for the principle of parity without conviction and those who backed off from the essence of the principles because they collide with their political calculations, were two sides that were surprised by a majority siding with the principles no matter what the circumstance and whatever the political reality and understood that post-January 14 Tunisia does not accept half solutions.

The result of the elections of the Constituent Assembly may not satisfy some, under the pretext of the lack of readiness of most of the women of this stage for political action.

The ineffectiveness of some or most of the male politicians we have observed over decades has not been a reason for their exclusion, but rather an opportunity for them to gain knowledge and develop capabilities.

It is therefore more useful to give revolutionary decisions their right to root out to discover the political skills that abounds in Tunisia women or men...

We have also to keep in mind that revolutionary decisions provide us with the necessary force to change mindsets. Therefore, it is not appropriate to look at our society with the glasses of discrimination, racism and masculine thinking and at the same time demand that it reaches the level of developed countries.

Indeed, the decision of parity leads us to wear glasses, through which we see the Tunisian people, whether, men, women, young or elderly.

This will only be possible, when we clamor for the appointment of a man to head the Ministry of Women, so that we would all know that the concerns of women, family, children and the elderly are ... far from menstruation, childbirth and breastfeeding, and when we appoint a woman to head the Ministry of the Interior and also know that this has nothing to do with muscles, mustaches and hoarseness of the voice ●

Attariq Aljadid Newspaper - 2011

ONE YEAR AFTER HER PASSING

Press freedom and women's freedom gave rise to an Icon

Her first concern was the freedom of the media, for the defense of which she selflessly fought in order to "breathe freedom." The lioness of the Tunisian press wrote with audacity and courage, expressing her rejection of repression and harassment and shouting out loud and clear "no to bringing press and journalists to their knees".

This was not when the January 14, 2011 Revolution brought the winds of freedom, but rather years ago..."the Years of Embers"... Her second concern, and both are inextricably linked was women's concerns. Indeed, if you have a look on its articles, you will find a lot of what her pen wrote advocating for and supporting women's rights and a conviction that "parity just like freedom are two principles on the notions and meanings of which we must not disagree"...

Her greatest concerns ... The fronts in which she fought the battles for the freedom of information and freedom of women ... Her keen sense, which is known only to her friends and loved, is summed up in these collections of what she admirably wrote.

A man heading the Ministry of Women...

Parity is like freedom; we must not disagree on their notions and meanings... Parity is a principle that enables women to participate, act and give. It is a social demand for which we strive, struggle to achieve, close our ranks and put strategies.

Parity in the political process is not a gift granted to women, it does not either carry an offence as some people have understood it.

It is rather a right that for which many men and women sharing the status of humanity have fought for decades... So How do some Tunisians hesitate to understand the revolutionary nature of this choice that has not only broken with the policy of women's exclusion from certain areas and above all politics, but honored women and society behind them when breaking with a postcard spreading women as mere décor in the political scene? ...

The moment as I lived it personally was historical by all standards and the decision was revolutionary in all senses. The country is Tunisia after the revolution, and the stage is for construction on irreversible bases. It rather requires linking, even if hypothetically, the moment of the issuance of the Personal Status Code in its time and place with the moment of ratification of the electoral law which provides for the principle of parity

This linkage, which eliminates all hesitation or political calculations or lack of familiarity with the gender approach, imposed itself at a pivotal moment and hands were raised in the Chamber of Advisors' hall, in a sign of victory for all society, not half of it.

In order for every Tunisian men and women to realize the importance of this moment, we must distinguish between quotas and parity. Indeed, quotas, which we have reluctantly accepted, especially in such a country as Tunisia, is a positive discrimination trying to compensate half the society for years of exclusion and oppression and absence from public spaces. It is a positive move which tries to bring women closer to the starting point from which men began moving towards political participation and action, leaving half the society away from them.



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The seventeenth objective of the 2030 Sustainable Development agenda seeks to revitalize the global partnership for sustainable development by building and strengthening inclusive partnerships between governments, the private sector and civil society.

In this context, the success of the Sustainable Development Agenda has been linked to its ability to mobilize all actors, supporters and citizens of the world to implement them.

There is no doubt that trade union structures and institutions are at the heart of these partnerships, based on their central and pivotal role in establishing and implementing social rights and in promoting the climate of security and social peace.

Arab unions have long advocated the rights of workers in the sense that every worker enjoys his or her full rights regardless of their location or the nature of their work.

The trade union structures are therefore the voice of the voiceless among those who struggle to uphold their rights and live in dignity.

In many Arab countries, trade unionism has also been a powerful and effective front for militant action. It has played a major role in adjusting the balance of political power and making the economic and social dimensions at the heart of the political decision so that politicians and leaders respond to the needs of all working classes.

Although Arab trade unionism has been the real laboratory for enhancing women's leadership capacities and developing their participation in public affairs, and has been a cornerstone of the values of citizenship, freedom, justice, dignity and democracy, its main shortcoming is its lack of adoption of women's rights and the principle of equal rights among women workers, since this issue has not been a core issue to be listed within the missions of the trade union structures or included in their agenda.

We should not forget that Arab unions have remained unfriendly to women, since women's access to the higher structures of the unions and their decision-making circles remains a road fraught with obstacles and difficulties, with the exception of some of them, especially the media unions in the Arab world, even if they have not reached what is desirable.

Many women journalists have occupied advanced positions in the executive boards of the Arab press unions after a long process of struggle. The success of each of them tells the story of a struggle mixed with the taste of disappointments and victories. I would like to remind the struggles of Nejiba Hamrouni, the editor of in chief of CAWTARYAT, the former President of the Syndicat national des journalistes tunisiens to defend democracy, justice and freedom.

Thus, today we find that all bodies and institutions working in the area of women's comprehensive empowerment aspire to see trade union structures help women to enjoy their full social rights and their gender-based rights, which are related to their being women.

Today, the creation of strong and effective national and global partnerships with trade union structures has become a strategic and urgent task to advance the efforts of many trade union structures to achieve the required progress in terms of recognition of all social and economic rights based on the principles of equality, equity and justice for all men and women ●

كوثريات عدد 65 - ماي / مايو - 2017
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 65 - 2017

- المديرة التنفيذية لكوثر : د. سكيبة بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- شارك في هذا العدد : سهير جرادات - الأردن
مهيب زوى - اليمن
نهاد الطويل - فلسطين
أمال بابكر - السودان
- مشاركة خاصة : د. شكري المبخوت - تونس

الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org